

# كيف يمكن تعطيل تهريب الحوثيين للأسلحة ؟ تمكين المؤسسات اليمنية لوجستيا وماليا جبر زاوية في قطع الإمدادات

الأمناء / العرب :



**عندما تتوفر المعدات والتدريب ودفعت الرواتب يمكن لخفر السواحل اليمني معالجة مشكلة تهريب الأسلحة - إيونورا أريديماجني: واشنطن تركز على مواجهة سلاسل إمداد الحوثيين بالأسلحة**

**أسس الحوثيون "تحالفا انتهازيا" مع تنظيم القاعدة الإرهابي في اليمن وقدموا له طائرات بدون طيار**

كما حذرت الاستخبارات الأميركية في وقت سابق، ومن شأن اتخاذ الولايات المتحدة موقفاً أكثر استباقية ضد تهريب الأسلحة قبالة سواحل اليمن أن يقلل من مخاطر تعزيز العلاقات العسكرية بين الحوثيين وروسيا. ووفقاً لعدة تقارير إعلامية، كانت المجموعة المدعومة من إيران في محادثات مع موسكو لتوفير الأسلحة، وهو التطور الذي سهله الشراكة الإستراتيجية الروسية الإيرانية.

وبحسب التقارير، تم رصد أفراد من الاستخبارات العسكرية الروسية في المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون في البلاد، ويقال إن موسكو جندت يمينيين من خلال وسطاء حوثيين للانضمام إلى ساحة المعركة في أوكرانيا. ومع ذلك، فإن خفض التصعيد بين الولايات المتحدة وروسيا بشأن أوكرانيا من المرجح أن يحد - على الأقل في الأمد القريب - من شهية موسكو للتعاون العسكري مع الحوثيين.

كلما دعمت الولايات المتحدة القوات اليمنية للحد من أنشطة التهريب التي يقوم بها الحوثيون، كلما تمكنت الحكومة اليمنية والقوات المتحالفة معها في المناطق الجنوبية والجنوبية الغربية من استعادة الوجود المؤسسي في البلاد. ومنذ بدأ الحوثيون في شن الهجمات على السفن البحرية، دعت الحكومة اليمنية والقوات المتحالفة معها بشكل متزايد إلى دعم الولايات المتحدة والدول الأخرى لاستعادة الأراضي التي يسيطر عليها الحوثيون.

وفي حديثه في مؤتمر ميونيخ للأمن هذا الشهر، صرح رئيس مجلس القيادة الرئاسي رشاد العليمي بأن الحكومة اليمنية "يجب تمكينها من ممارسة السيطرة الكاملة على أراضيها" ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال "الدعم الدولي"، وقرض التدابير لمنع تدفق الأسلحة الإيرانية إلى اليمن. وفي وقت سابق، في حوارات روما المتوسطية في نوفمبر الماضي، طلب وزير الخارجية اليمني شايح محسن الزنداني صراحة من الولايات المتحدة والشركاء الدوليين تعزيز قدرات قوات الأمن والجيش اليمنية، وخاصة خفر السواحل.

ومع تشكيل سياسة إدارة ترامب تجاه اليمن، من الواضح أن خلق طرق الأسلحة الحوثية يشكل جزءاً أساسياً من إستراتيجية ترامب، وأن شركاء الولايات المتحدة في اليمن حريصون على لعب دور نشط. وسوف تتردد أصداً فوائد الإستراتيجية القوية الشاملة لتعطيل هذه الشبكات في جميع أنحاء المنطقة - وعلى حركة الملاحة البحرية العالمية.

تتمكن من الرسو في ميناء الحديدة سابقاً، مما يزيد من خطر عدم دقة عمليات التفتيش.

ولذلك، فإن وجود أقوى وأفضل تنظيمًا لخفر السواحل اليمني في بحر العرب من شأنه أن يساعد اليمن على أن تكون أكثر فعالية ضد تهريب الأسلحة في المياه الإقليمية. في منطقة البحر الأحمر، يتجاوز تهريب الأسلحة الحوثيين، لكن الحوثيين - بدعم من إيران - هم على نحو متزايد الفاعل الذي يقود هذه التجارة. ويجعل تصاعد عدم الاستقرار على ضفتي البحر



الأحمر (اليمن والسودان والصومال)، مع تطوير الجماعات المسلحة غير الحكومية لقدرات هجومية متزايدة، مهمة الحد من تهريب الأسلحة أكثر إلحاحاً بالنسبة للولايات المتحدة والحلفاء الإقليميين. و يبدأ الأمر بملاحقة التمويل. ومنذ أواخر عام 2023، سمحت هجمات الحوثيين ضد الشحن وإسرائيل للجماعة بزيادة ظهورها ونفوذها وتشكيل تحالفات جديدة في البحر الأحمر.

وفي حين أن الأسلحة التي تقدمها إيران هي مفتاح هذه التحالفات التكتيكية، فإن الحوثيين يستخدمون هذه التحالفات لتشكيل شبكة من التمويل والإمداد والدعم مستقلة عن طهران. ووفقاً للأمم المتحدة، أسس الحوثيون "تحالفا انتهازيا" مع تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية في اليمن، حيث قدموا طائرات بدون طيار للجماعة الإرهابية.

وعلاوة على ذلك، فإن ما وصفته الأمم المتحدة بـ "أنشطة التهريب المتزايدة" بين الحوثيين وحركة الشباب (الجماعة الإرهابية الصومالية التابعة لتنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية) تجري عبر ولاية بونتلاند الصومالية،

كيفية مواجهة التهديدات والدعاية الحوثية. وفي الأشهر الأخيرة، عزز خفر السواحل اليمني عمليات اعتراض الأسلحة التي تقدمها إيران والموجهة إلى الحوثيين. وعلى سبيل المثال، في 13 فبراير، اعترض خفر السواحل اليمني سفينة شحن تحمل عدداً كبيراً من الأسلحة كانت قد غادرت جيبوتي باتجاه ميناء الصليف الذي يسيطر عليه الحوثيون في الحديدة. وقد حدث الاعتراض بالتنسيق مع قوات المقاومة الوطنية، وهي الجماعة المسلحة التي يقودها طارق صالح،



والتي تسيطر قواتها على قسم البحر الأحمر التابع لخفر السواحل اليمني. وصالح، ابن شقيق الرئيس السابق علي عبد الله صالح، ليس جزءاً من الحكومة ولكنه أحد ثمانية أعضاء في المجلس القيادي الرئاسي. ووفقاً لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، تعمل معظم سفن خفر السواحل في البحر الأحمر، وليس في بحر العرب. وهذا هو الحال على الرغم من أن الكثير من الأسلحة المهربة من قبل الحوثيين تدخل الأراضي اليمنية عبر بحر العرب (حضرموت والمهرة) وخليج عدن بسبب إعادة الشحن قبالة الساحل الصومالي.

ومع ذلك، تغيرت الطرق جزئياً منذ الهدنة الوطنية في اليمن عام 2022. وعلى الرغم من أن الهدنة لم تعد سارية من الناحية الفنية، فإن آلية الأمم المتحدة للتحقق والتفتيش تواصل تفتيش السفن الواسلة إلى الحديدة لمنع نقل الأسلحة والنخائر إلى الحوثيين، امتثالاً لحظر الأسلحة الذي تفرضه الأمم المتحدة. لكن آلية الأمم المتحدة للتحقق والتفتيش الآن عليها التعامل مع عدد أكبر من السفن مقارنة بالماضي، وخاصة سفن الحاويات التي لم

تكتف الولايات المتحدة وحلفاؤها جهودهم للحد من تهريب الأسلحة الإيرانية إلى الحوثيين في اليمن، إذ يُنظر على نطاق واسع إلى تدهور قدراتهم الهجومية على أنه الخيار الوحيد المتاح. وتهدف إعادة تصنيف الرئيس الأميركي دونالد ترامب للحوثيين كمنظمة إرهابية أجنبية في اليوم الثالث فقط من رئاسته، جنباً إلى جنب مع إعادة فرض سياسة العقوبات "الضغوط الأقصى" ضد إيران، إلى استهداف الشبكات المالية والأسلحة المالية لإيران.

وينص الأمر التنفيذي للمنظمة الإرهابية الأجنبية على أن "سياسة الولايات المتحدة الآن هي التعاون مع شركائها الإقليميين للقضاء على قدرات وعمليات الحوثيين، وحرمانهم من الموارد، وبالتالي إنهاء هجماتهم على أفراد ومدنيين أميركيين، وشركاء الولايات المتحدة، والشحن البحري في البحر الأحمر." وتتوافق هذه الأهداف مع شراكة الأمن البحري في اليمن، التي أطلقتها المملكة المتحدة في نوفمبر بدعم من الولايات المتحدة، لدعم خفر السواحل اليمني.

وتقول إيونورا أريديماجني، باحثة مشاركة أولى في المعهد الإيطالي للدراسات السياسية الدولية والخبيرة في شؤون اليمن، في تقرير نشره المجلس الأطلسي إن هذه الخيارات تشير إلى أن الولايات المتحدة تركز على مواجهة سلاسل إمداد الحوثيين بالأسلحة، في حين تشير أيضاً إلى أن البيت الأبيض يبقى الباب السياسي مفتوحاً أمام احتمال انخراط عسكري أقوى ضد المجموعة المدعومة من إيران.

وترى أريديماجني أنه بالنسبة للولايات المتحدة، فإن الشراكة البحرية الأقوى مع الحكومة اليمنية والقوات المتحالفة معها في جنوب اليمن يمكن أن تكون الخطوة الأولى للحد من القدرات الهجومية المتزايدة للجماعات المسلحة في منطقة البحر الأحمر. وهذا من شأنه أن يدعم المؤسسات اليمنية لاستعادة قدر من السيادة في البلاد؛ وإضعاف التعاون الناشئ القائم على الأسلحة بين الحوثيين وحركة الشباب وتنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية؛ ومن شأنه أن يجعل من الصعب على روسيا تطوير علاقات عسكرية قادرة على تغيير قواعد اللعبة مع الحوثيين.

وفي انفصال عن الماضي، تتقاسم الجهات المعنية الدولية والإقليمية الرئيسية (الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون الخليجي وإسرائيل) الآن وجهات نظر متقاربة بشأن التهديد العالمي النابع من المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون. عندما يتم تمكين خفر السواحل اليمني من خلال المعدات والتدريب، والتي زادت في الأشهر الأخيرة من إدارة الرئيس الأميركي السابق جو بايدن، وأيضاً مع الدفع المنتظم للرواتب، يمكن له معالجة وصول الأسلحة المهربة إلى الحوثيين.

إيونورا أريديماجني، باحثة مشاركة أولى في المعهد الإيطالي للدراسات السياسية الدولية والخبيرة في شؤون اليمن، في تقرير نشره المجلس الأطلسي إن هذه الخيارات تشير إلى أن الولايات المتحدة تركز على مواجهة سلاسل إمداد الحوثيين بالأسلحة، في حين تشير أيضاً إلى أن البيت الأبيض يبقى الباب السياسي مفتوحاً أمام احتمال انخراط عسكري أقوى ضد المجموعة المدعومة من إيران. وترى أريديماجني أنه بالنسبة للولايات المتحدة، فإن الشراكة البحرية الأقوى مع الحكومة اليمنية والقوات المتحالفة معها في جنوب اليمن يمكن أن تكون الخطوة الأولى للحد من القدرات الهجومية المتزايدة للجماعات المسلحة في منطقة البحر الأحمر.

وغالباً ما استحوذت فرق العمل التابعة للقوات البحرية المشتركة بقيادة الولايات المتحدة على مراكز شرعية تحمل أسلحة موجهة إلى الحوثيين في المياه الدولية، في حين يمكن لخفر السواحل اليمني أن يكمل بشكل فعال الجهود المبذولة داخل المياه الإقليمية اليمنية. وجزء من شراكة الأمن البحري اليمنية التي أقرتها الولايات المتحدة، ستوفر المملكة المتحدة القوارب والتدريب والمساعدة لخفر السواحل اليمني لحماية سواحل اليمن وحرية الملاحة في البحر الأحمر؛ كما ستعمل المملكة المتحدة ببرنامج تدريبية لخفر السواحل من خلال صندوق المساعدة الفنية لليمن.

وفي ديسمبر، صرحت السفيرة الأميركية لدى الأمم المتحدة آنذاك ليندا توماس جرينفيلد بأن واشنطن "ستواصل العمل" مع خفر السواحل اليمني "للسيطرة على الأنشطة غير المشروعة على طول ساحل البلاد." وفي أوائل فبراير، زار مسؤول يمني كبير القيادة المركزية الأميركية لمناقشة